بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة
رئيس الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

رقم التبليغ:	١٤٨
بتاريخ:	٢٠١٧/١/٢٣

ملف رقم: ٤٥١٥/٢/٣٢

السيد الدكتور/ رئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا

تحية طيبة وبعد...

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (٢٦٠) المؤرخ ٢٠١٦/٣/١٣ بشأن النزاع بين أكاديمية البحث العلمي (مركز التعاون العلمي والتكنولوجي) ومركز بحوث الإلكترونيات كجهة منفذة للمشروع البحثي المعنون (تشخيص العيوب في نظم التحريك البحثية باستخدام إشارات إلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي) عن إلزام الأخير رد مبلغ (١٣٩٢٣٠,٧٠) مائة وتسعة وثلاثين ألفًا ومائتين وثلاثين جنيهًا وسبعين قرشًا نظرًا للإخلال بشروط التعاقد في إتمام تنفيذ المشروع مع التعويض.

وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق - أنه في إطار الاتفاق لتنفيذ المشروع المعنون "تشخيص العيوب في نظم التحريك البحثية باستخدام إشارات إلكترونية وتقنيات الذكاء الاصطناعي" بين مركز التعاون العلمي والتكنولوجي التابع لأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، ومعهد بحوث الإلكترونيات باعتباره الجهة المنفذة، لم يقم المركز الأخير بتنفيذ التزامه بتسليم التقرير الفني النهائي للمشروع في الميعاد المحدد له وهو ٢٠١٠/٩/١٣ كحد أقصى بعد حساب فترات المد والإسقاط، على الرغم من قيام أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بدفع معظم المبالغ المستحقة للمركز، وقد قامت الأكاديمية بحث المركز على تنفيذ التزامه بخطابات عديدة على مدار الأعوام من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٦، إلا أن المركز لم يقم بتنفيذ التزامه،

مما دعا الأكاديمية إلى إنذار المركز أنه في حال عدم تسليم التقرير الفني النهائي للمشروع يتعين تسوية الأمور المالية المتعلقة بالمشروع والتي من بينها رد جميع المبالغ السابقة.

ونفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١١ من يناير عام ٢٠١٧، الموافق ١٣ من شهر ربيع الآخر عام ١٤٣٨هـ؛ فاستظهرت الجمعية العمومية ما استقر عليه إفتاؤها – من حفظ الموضوع بناء على طلب الجهة التي طرحت النزاع أصلاً واستغلاق باب المنازعة تبعًا لذلك.

ولما كان ذلك، وكان الثابت من الأوراق أن الجهة طالبة عرض النزاع (أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا) قد طلبت بكتابها رقم (١٢١٥) المؤرخ ٢٠١٦/١٠/٢٠ وقف الإجراءات القانونية حيال المشروع محل النزاع المعروض؛ لتقديم التقرير الفني النهائي للمشروع في ٢٠١٦/٤/١٠ .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع، إلى حفظ النزاع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريرًا في ٢٩/ ١/ ٢٠١٧

رئيس
المكتب الفني

المستشار/
مصطفى حسين السيد أبو حسين
نائب رئيس مجلس الدولة

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع

المستشار/
يحيى أحمد راغب دكروري
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

معتز/